

مشكلة انتشار القمامات في الشوارع الرئيسية في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء

الأسباب والحلول

إعداد

الإدارة العامة لموارد البيانات

٢٠٠٩ سبتمبر

قائمة المحتويات

٣	عرض عام
٤	القسم الأول: إدارة المخلفات الصلبة.....
١٢	القسم الثاني:متطلبات إدارة المخلفات الصلبة
١٤	القسم الثالث: التحقق من المشكلة
١٧	الملحق رقم (١): الإطار المؤسسي و السياسات البيئية
٢٣	الملحق رقم (٢): الإطار المنهجي
٢٤	المراجع.....

قائمة الجداول

- ٦ ١- التوزيع اليومي للمخلفات الناتجة عن مراكز محافظة شمال سيناء.....
- ٨ ٢- مكونات مصنع تحويل القمامه إلى أسمدة عضوية بمدينة العريش.....
- ١٠ ٣- منظومة إدارة المخلفات الصلبة في محافظة شمال سيناء.....
- ١١ ٤- تطور عدد السكان في محافظة شمال سيناء.....

عرض عام

تعتبر القمامـة إحدى الصور السلبية لتفاعل الإنسان مع البيئة حتى أصبحت خطرا على حياته وصحته، الأمر الذي دفع العلماء والمهتمين للبحث عن وسائل آمنة للتخلص منها، هذا إلى جانب طرح فرص عمل لآلف الشباب.

ولمشكلة القمامـة أبعاد متعددة، فلها بعد صحي يتمثل في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة التي تصيب الإنسان نتيجة لتكاثر الحشرات والقوارض والميكروبات المختلفة، وبعد اقتصادي حيث أن انتشار الأمراض يقلل من القوى العاملة المنتجة، هذا إلى جانب انتشار القمامـة يعد مظهـر غير حضاري يؤثر بالسلب على حركة السياحة التي تعد من المصادر الهامة للدخل القومي، وبعد اجتماعي يتمثل في إصابة الإنسان بالإحباط وإثارة مشاعر القلق والضيق نتيجة تراكم القمامـة.

ومن ثم تتعدد أبعاد المشكلة وتتدخل مما يوجب على الإنسان ضرورة تقليل القمامـة إلى أقل ما يمكن، ثم التخلص منها بطريقة سليمة وآمنة، حرصا على صحة الإنسان وحياته.

وهناك أكثر من تعريف للقمامـة منها ما ذكرته منظمة الصحة العالمية "وهو أن القمامـة أشياء لا يريدها صاحبها في وقت ومكان ما لأنها أصبحت لا قيمة لها عندـه، ويعرفها بعض العلماء بأنها أي مادة أو طاقة لا يمكن استعمالها اقتصاديا في وقت ما.

القسم الأول

إدارة المخلفات الصلبة

١.١ مصادر المخلفات الصلبة

١.١.١ المخلفات الصلبة المنزليه

تبلغ كمية المخلفات الصلبة المنزليه المتولدة في محافظة شمال سيناء حوالي ١٧٧ طن / يوم، كما تقدر الكميات التي يتم جمعها حوالي ٦٠٪ من إجمالي الكميات المتولدة، أما الباقي فيتراكم حول الطرق الرئيسية و الفرعية في المدن الرئيسية. و تنقسم محافظة شمال سيناء إلى ستة مراكز رئيسية يتبعها ٨٢ قرية تنتج حوالي ٩٠ ألف طن سنوياً، و تقدر الكمية التي يمكن جمعها من المخلفات حوالي ٦٤ ألف طن وهي عبارة عن مفرزات الوحدات السكنية من مخلفات الورق والبلاستيك والقماش والخردة وناتج نظافة الشوارع الرئيسية و الفرعية و تضم كمية كبيرة من الرمال نظراً لطبيعة البيئة وتتراوح نسبة المادة العضوية بها من ٣٥٪ : ٤٠٪ من الوزن الإجمالي للمفرزات. ويتم جمع هذه المخلفات بالطرق التقليدية عن طريق شركة خاصة بالنظافة تعمل بمدينة العريش. و تقوم الوحدات المحلية بالقرى والتوابع بتجميع هذه المخلفات بالرغم من أمكانتها المحدودة والتخلص منها بالمقالب العمومية والفرعية.

١.٢ مخلفات المحاصيل الزراعية

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في محافظة شمال سيناء حوالي ١٤٥ ألف فدان تزرع بمحاصيل القمح والشعير والطماطم والخوخ والكتنالوب. ويتختلف عن هذه المحاصيل مخلفات زراعية من الأعشاب وأشجار المحصول إضافة إلى نواتج عمليات التقليم والخدمة التي تتم سنوياً. وتبلغ كمية المخلفات الناتجة عن هذه المحاصيل حوالي ٢٥ ألف طن سنوياً إلا أن هذه المخلفات لا تشكل مشكلة، خاصة وأن معظم المناطق الزراعية يتواجد بها التجمعات السكنية والقرى والتي تقوم باستخدام هذه المخلفات في أعمال الطهي والتدفئة وإنشاء العشش وبالتالي لا توجد تشوينات ذات قيمة من هذه المخلفات.

١.١.٣ مخلفات المصانع

يتواجد بالمحافظة مخلفات لعاصر الزيتون ومصانع الطوب والبلاط، وتبعد كمية المخلفات الناتجة عن هذه المصانع حوالي ٧٠٠ طن سنويا خلال موسم العصر ولا يتواجد صناعات تفرز مواد كيماوية أو نفايات خطيرة.

١.١.٤ مخلفات المستشفيات والعيادات والوحدات الصحية

تنتج المخلفات من المستشفيات العامة والوحدات الريفية والعيادات الخارجية، وتبعد حوالي ٣٨٠ طن سنويا وما يمكن جمعه والتخلص منه بطرق صحية يبلغ ٩٠ طن سنويا (معظم هذه المخلفات تصنف ضمن المخلفات الخطيرة والتي لا يصح التخلص منها في المقالب العمومية ويجب حرقها في محارق خاصة قبل التخلص النهائي منها). والمخلفات الطبية تتم إدارتها والتخلص منها بمعرفة مديرية الشئون الصحية.

١.١.٥ مخلفات المجازر

تبلغ كمية المخلفات ٤٢٠ كجم/ يوم من مخلفات الماشية و ١٣٠ كجم / يوم من مخلفات الأغنام وجدير بالذكر أنه حتى الآن لا يوجد مدافن صحية مستوفية الشروط للتخلص من مخلفات المجازر من اللحوم والدهون وبعض الأعضاء المرفوضة والمريضة وغير المسموح بيعيها، وتتولى مديرية الطب البيطري بمحافظة شمال سيناء إدارة مخلفات المجازر ، وتبعد كمية المخلفات السائلة (الدم) ٧ لتر للماشية و ٢ لتر للأغنام وكمية المخلفات السائلة (مياه الغسيل) ٣٠٠ لتر للماشية، ٥٠ لتر للأغنام في اليوم . يتم التصرف فيها كالتالي :

- المخلفات السائلة (الدم – مياه الغسيل) يتم صرفها على شبكة الصرف الصحي مباشرة دون معالجة ، مما يتسبب عنها مشكلات تؤثر على الشبكة حيث تؤدي إلى انسداد خطوط الشبكة بفعل تجمعات الماء العضوية الناتجة عن خلط هذه المخلفات.
- غالبا ما يحدث انسداد الشبكة وتسرب السوائل في الأحياء السكنية ، مما ينتج عنها مشاكل صحية ، خاصة بالنسبة للأمراض المشتركة وتكرار البعض على البرك وشيوخ الأمراض المتعلقة التي ينقلها البعض.

- الروث : يتم تجميعه و بيعه كسماد عضوي للمزارعين ، إلا أنه لا تتم تغطيته وكمره بطريقة مكشوفة ، مما يعرضه لتكاثر الذباب و البعوض.

٦.١ مخلفات المباني والإنشاءات

تبلغ كمية هذه المخلفات حوالي ٣٤٠٠ طن سنوياً ويتم التخلص منها في المقالب العمومية ويتراكم منها كميات كبيرة بالمناطق السكنية والأحياء .

٢.١ حجم المخلفات

جدول (١)

التوزيع اليومي للمخلفات الناتجة عن مراكز محافظة شمال سيناء

المركز	طن / يوم	الكمية	النسبة %
العرיש وتواهه	٩٠	٥٠,٨	
الشيخ زويد وتواهه	٣٠	١٧	
رفح وتواهه	٣٠	١٧	
بئر العبد وتواهه	٢٥	١٤,١	
الحسنة وتواهه	١	١,١	
نخل وتواهه	١		
الإجمالي	١٧٧	١٠٠	

١.٣ مكونات المخلفات الصلبة

- مواد عضوية٪٤٠.
- مواد بلاستيكية٪٣٢.
- مواد زجاجية٪٢٠٥.
- مواد حديدية٪١,٥.
- مواد ورقية٪١٥.
- مواد أخرى (خشب/ فلين/ أقمشة / بقايا محاصيل)٪٣.
- الأتربة والرمال٪٦,٤٥.

٤.٤ نظم إدارة المخلفات

٤.٤.١ التجميع

يتم التجميع بطريقتين :

- من خلال شركة متخصصة مثل ما هو متبع في مدينة العريش والشيخ زويد وجزء من مدينة بئر العبد، وذلك بطرح عملية الجمع بالمناقصة مقابل قيمة مالية تقوم المحافظة بتحمله سدادها و هذه الطريقة تحقق كفاءة ٧٠٪ من الجمع .
- من خلال باقي الوحدات المحلية التي تقوم بإمكاناتها المحدودة بتولى عملية الجمع و غالبا لا تزيد كفاءة هذه العملية عن ٤٠٪ .

٤.٤.٢ النقل

يتم نقل المخلفات إلى مقالب تكاد تكون عمومية بالنسبة للمدن وينشأ عن نقص كفاءة الجمع وقصور معدات النقل وجود أكثر من مقلب عشوائي على أطراف المدن وفي مساحات الفراغ المتخللة للكتل السكنية . ولا يتم اتخاذ أي إجراءات للتخلص الصحي من الدفن حيث يتم التخلص نهائياً من المخلفات الصلبة بالمحافظة في المقالب العمومية الموجودة بكل مدينة من المدن الرئيسية . أما في مدينة العريش فيوجد مصنع لتحويل القمامات إلى أسمدة عضوية ومتوقف حالياً عن العمل .

٤.٥ مصنع القمامات

تم إنشاء مصنع لتحويل القمامات إلى أسمدة عضوية بمدينة العريش عام ٢٠٠٠ ، و تبلغ مساحته (١٣٥ × ١٣٥ م)، وهو من إنتاج المصنع الحربي وبطاقة إنتاجية (١٦٠ طن / يوم) ويقع بجوار مقلب القمامات الحالي على طريق العريش . وقد تم تأجير المنع إلى مقاول من القطاع الخاص إلا أن المصنع تعرض للعديد من المشاكل حتى توقف عن العمل نهائياً منذ ٢٠٠٣/١٢/١٥ وذلك للأسباب الآتية:

- يعتمد تصميم المصنع على عدد من الوحدات المتحركة منها الجرارات وماكينة التقليل والمكابس وكلها معرضة للأعطال والتلف.
- الجهة الوحيدة القائمة على الصيانة هي مجموعة المصنع الحربي بالقاهرة وهذا الأمر يؤدي إلى ضياع الوقت في انتظار وصول فرق الصيانة.

- يعمل المصنع وردية واحدة ويرجع ذلك لقلة الكميات الموردة من القمامات يوميا (٤٠ طن) في حين كان متوقع وصول (٩٠ طن) يوميا.
- عدم ثبات العمالة بالمصنع حيث يعتمد على العمالة الوافدة من خارج المحافظة وخاصة محافظات الصعيد.
- عدم قدرة القائم علي المصنع علي تسويق السماد الناتج.
- عدم توافر معدات لفرم المخلفات الزراعية ومخلفات الحدائق.
- عدم توافر معدات لمعالجة البلاستيك سواء بالفرم أو بالتصنيع.
- قيام عدد من العاملين بشركه النظافة بفرز القمامات وتجنيبها لبيعها قبل وصولها للمصنع.
- فصل جمع القمامات عن تشغيل مصنع القمامات.
- قيام البدو بتجميع المواد العضوية من الأحياء السكنية في الصباح الباكر لاستخدامها في تغذية الأغنام والماعز مما أدى إلى قلة المادة العضوية الواردة للمصنع.

جدول (٢)

مكونات مصنع تحويل القمامات إلى أسمدة عضوية بمدينة العريش

البيان	العناصر
بجوار مقلب القمامات العمومي علي طريق العريش – الطويل	الموقع
١٣٥ م × ١٣٥ م	المساحة
٦٠ طن/ يوم	طاقة الإنتاجية
٤٠ طن/ يوم	طاقة الفعلية
٢٠٠٣/١٢/١٥ متوقف عن العمل منذ	الموقف الحالي للمصنع
٥ جرار بمحطورة – ٢ لودر – ١ سير فرز – ٢ منخل متحرك – مكبس	المعدات بالمصنع

٦. المدافن الصحية

لا يوجد مدافن صحية في محافظة شمال سيناء وتم تخصيص قطعة أرض لإنشاء مدفن صحي في مدينة العريش، وتم الحصول على موافقات جميع الجهات المختصة منذ ٢٠٠٦ ، والمحافظة تنتظر التمويل من وزارة البيئة.

١.٦.١. مميزات موقع المدفن الصحي

- يقع أمام مصنع تدوير القمامات مباشرة.
- قريب من المدينة.
- يقع جنوب شرق الكتلة السكنية.
- عبارة عن منطقة منخفضة بجوار المقلب الحالي.

١.٦.٢. عيوب موقع المدفن الصحي

- يقع شمال مصنع القمامات وتناثر المكونات الورقية والبلاستيكية منه بفعل الرياح مرتدة إلى المصنع وإلى مناطق الزراعة المجاورة .

جدول (٣)

منظومة إدارة المخلفات الصلبة في محافظة شمال سيناء

نظام معالجة القمامات				عدد العاملين في نقل المخلفات	عدد المقالب العمومية	نوع الإدارة	كمية المخلفات	المركز
مصنع تدوير	الردم	دفن صحي	حرق					
١	١	-	-	٢٥٠	١	خاص	٩٠	العريش
-	١	-	-	٦٠	١	خاص	٣٠	الشيخ زويد
-	١	-	-	١٧	١	الوحدة المحلية	٣٠	رفح
-	١	-	-	٨	١	الوحدة المحلية	٢٥	بئر العبد
-	١	-	-	١٧	١	الوحدة المحلية	١	الحسنة
-	١	-	-	١٨	١	الوحدة المحلية	١	نخل
١	٦	-	-	٣٧٠	٦	-	١٧٧	الإجمالي

القسم الثاني

متطلبات إدارة المخلفات الصلبة

١.٢ تحسين كفاءة التجميع

١.١ المعدات

- لابد من التدعيم بالمعدات الثقيلة كاللوادر وسيارات النقل حيث تقتضي الضرورة توفير لوادر في كل مجلس مدينة (الشيخ زويد / رفح / بئر العبد) أما بالنسبة للعربيش فان الحاجة تقتضي توفير ٣ لوادر ليوازن الزيادة المطردة للسكان والمخلفات.
- زيادة مركبات النقل وخاصة ذات الصندوق القلاب حمولة لا تقل عن ٦ طن على أن يكون نصيب كل مجلس سيارتين و يختص مجلس مدينة العريش بتوفير ٦ سيارات نقل قلاب على الأقل .
- عمل برامج للتوعية لفصل المخلفات من المصدر و تشديد العقوبة على إلقاء المخلفات خارج المقالب العمومية بتطبيق التشريعات القائمة.

جدول (٤)

تطور عدد السكان في محافظة شمال سيناء

السنة	عدد السكان	ملاحظات
١٩٧٦	١٥٧١٠٤	شمال وجنوب سيناء
١٩٨٦	١٧١٥٠٥	شمال سيناء فقط
١٩٩٦	٢٥٢١٦٠	شمال سيناء فقط
٢٠٠٦	٣٤٣٦٨١	شمال سيناء فقط
٢٠٠٩/١/١	٢٦٣٤٩٢	شمال سيناء فقط

٢.١ العمالة

- توفير العدد الكافي من عمال النظافة لكل مجلس مع توفير الرعاية الاجتماعية للعمال العاملين في مجال جمع القمامه وتزويدهم بالملابس والأدوات الواقية وتغيير المفهوم الاجتماعي عن هذه المهنة.

- توفير معدات وصناديق يسهل استقبال المخلفات فيها ويسهل تفريغها بأسلوب آلي مباشر على سيارات النقل لتوفير العمالة الازمة لهذا العمل.

٢.٢ تحسين كفاءة النقل

- تحسين كفاءة المعدات العاملة في نقل المخلفات واتخاذ الاحتياطات الواجبة أثناء النقل فيما يتعلق بأسلوب التعبئة وتغطية السيارات وتحديد مناطق محددة تستخدم كمقالب عمومية مع الإعلان عنها للمواطنين والشركات والهيئات.
- اتخاذ الإجراءات الآمنة بما في ذلك من معدات وأدوات ووسائل وقاية لنقل مخلفات الرعاية الصحية ومن الهام تحديد مسارات محددة لتداول هذه المخلفات داخل المدن بما يكفل الوقاية والنقل الآمن لتدارك خطر انتشار المخلفات وبالتالي انتشار الأمراض.
- إعادة تأهيل المقالب العمومية بالمدن الرئيسية وعمل مدافن صحية لاستقبال المخلفات وتعديل أماكنها طبقاً للشروط البيئية الواردة بالقانون ٤ لسنة ٩٤ مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطات الخاصة بالقرب أوبعد عن مستوى المياه الجوفية طبقاً لحالة كل منطقة.
- تفعيل وسائل تدوير المخلفات و السيطرة على تحويلها إلى أسمدة عضوية بالوسائل المختلفة بإصدار التشريعات وتنظيم الجهات العاملة وتحديد أماكن مستوفية للاشتراطات البيئية بالعمل في هذا المجال بعيداً عن الكتلة السكنية وإصدار الترخيص اللازم لعمل هذه المنشآت في حالة تعذر إيجاد منشأة أو مصنع مركزي على مستوى كل مدينة يضمن استيعاب جميع المخلفات الناتجة يومياً.
- استصدار التشريعات المحلية الكفيلة بإلزام جميع الجهات ذات الأنشطة الملوثة التي يصدر عنها مخلفات صلبة بالالتزام بأماكن التخلص النهائي المعلن عنها في المحافظة.
- تطوير المقالب الحالية إلى مقالب محكمة بالتغطية اليومية لمنع الاحتراق.

القسم الثالث

التحقق من المشكلة

١.٣ الرصد الميداني

قامت الإدارة العامة لموارد البيانات بتشكيل فريق عمل لزيارة محافظة شمال سيناء لتحقق من مدى انتشار وتفاقم المشكلة على أرض الواقع.







٣.٢ المقابلات وحلقات المناقشة الجماعية

قام فريق العمل بمقابلة السيد/ سكرتير عام محافظة شمال سيناء، والسيد/ رئيس مجلس مدينة العريش ، والسيد/ مدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء، والسيد/ مدير مرفق النظافة ، والسيد/ مدير شئون البيئة.

الملحق رقم (١)

الإطار المؤسسي و السياسات البيئية

١.١ الجهات المسؤولة عن حماية البيئة

يقوم جهاز شئون البيئة بوضع السياسات البيئية والتخطيط والإدارة البيئية من خلال مقره بالقاهرة وفروعه بالأقاليم وهو صانع السياسة المركزية غير أن التطبيق والإدارة المحلية مفوضة لمحافظة من خلال إدارة شئون البيئة بالمحافظة.

١.١.١ دور إدارة البيئة بالمحافظة

- المشاركة في إعداد الخطة القومية لحماية البيئة ووضع خطة حماية البيئة بالمحافظة والاشتراك في إعداد وتحديث المنظور البيئي بالمحافظة وجمع المعلومات البيئية ورصد مصادر التلوث وإعداد الخرائط البيئية.
- العمل على تنفيذ قانون ٤٩ لسنة ٢٠١٤ وسائل التشريعات المعمول بها في مجال حماية البيئة بالتعاون مع الجهات المختصة، وتنفيذ التفتيش البيئي واللاحقة القانونية.
- مشاركة الأجهزة المختصة بالمحافظات في عمليات تلقي وفحص دراسات تقييم الأثر البيئي لراجعتها بجهاز شئون البيئة ومتابعة تنفيذ الاشتراطات البيئية الواردة من الجهاز.
- المعاونة في وضع وتنفيذ خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث علي مستوى المحافظة، ودراسة احتياجاتها التدريبية وتنسيقها مع الجهات المعنية.
- مراقبة تنفيذ إجراءات تأمين تداول المواد والنفايات الخطرة بدوائر المحافظة ومعالجتها بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة التنفيذية.
- الاشتراك في إعداد خطط التنمية والاستثمار بالمحافظة وضمان مراعاة البعد البيئي.
- المشاركة في تخطيط و إعداد وتنفيذ و متابعة المشروعات البيئية طبقاً لاحتياجات المحافظة.
- تلقي الشكاوى من الجمهور المتعلقة بمشاكل البيئة وفحصها واتخاذ ما يلزم بشأنها مع الأجهزة المعنية بالمحافظة.
- إعداد و تنفيذ البرامج التدريبية والتنفيذ والإعلام البيئي بالتنسيق والتعاون مع الفرع الإقليمي لجهاز شئون البيئة.

- الإشراف على الأنشطة على مستوى المراكز والمدن والإحياء والقرى.

١.١.٢ برامج الإدارة البيئية في الوحدات محلية

تعمل الوحدات البيئية على مستوى المركز والمدينة على مساعدة إدارة شئون البيئة بالمحافظة في الأضطلاع بأنشطتها، وتقوم بتنفيذ المهام التي توكل إليها إدارة شئون البيئة في مجالات تقييم الأثر البيئي للمشروعات وتحقيق الشكاوى والتفتيش البيئي والإشراف على إدارة المخلفات الصلبة بالمرأكز والمدن والتوابع.

١.٢ التشريعات البيئية

١.٢.١ قانون رقم ١٩٩٤/٤ و لائحته التنفيذية بشأن البيئة

صدر هذا القانون في ١٥ شعبان سنة ١٤١٤ هجرية و الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٤ ميلادية، ويعتبر أول قانون يحمل اسم البيئة مستهدفا حماية البيئة وواعضا تنظيميا قانونيا متاما لتلك الحماية، وأهم هذه القوانين هي :

- اشتملت المادة الأولى من الباب الأول للقانون على بيان المعاني المقصودة ب ٣٧ لفظا أو عبارة عن تطبيق أحكام القانون، كما أوضح في البند ٣٨ من تلك المادة الجهات الإدارية المختصة بحماية البيئة.
- وضع تنظيم كامل للإدارة البيئية في مصر فأنشئ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لشئون البيئة وتنميتها يتبع الوزير المختص بشئون البيئة.
- أجاز القانون إنشاء فروع للجهاز بالمحافظات بموجب قرار من الوزير المختص.
- أناط القانون جهاز شئون البيئة اختصاصات عديدة نصت عليها المادة الخامسة منه.
- ارسي القانون مبدأ المشاركة الشعبية في إدارة البيئة ورسم السياسات البيئية واتخاذ القرارات المتعلقة بشئون البيئة وإصدارها، وتنص على إن مجلس إدارة الجهاز هو السلطة المهيمنة على شئونه وتعريف أموره و وضع السياسة العامة التي يسير عليها، ونص على تشكيله من ٢٠ عضوا برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة.
- حول القانون لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة في التبليغ عن أية مخالفة لأحكام قانون البيئة و كذلك اللجوء إلى القضاء أو الأجهزة الإدارية المختصة بعرض تنفيذ أحكام القانون.

- إنشاء صندوق حماية البيئة لعاونة الجهاز على أداء مهامه من خلال توفير التمويل اللازم وتحصيص موارده للصرف منها في تحقيق أغراضه وذلك بهدف توفير مصادر التمويل التي تلزم لواجهه الكوارث البيئية وتنفيذ المشروعات التجريبية في مجال حماية الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث وإنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي وإنشاء إدارة المحميات الطبيعية وصرف مكافآت عن الانجازات المتميزة التي تبذل في مجال حماية البيئة.
- أوجب القانون تقييم الأثر البيئي للأنشطة التنموية قبل تنفيذها مما يؤدي إلى الحد من التأثيرات السلبية ويعظم من الآثار الإيجابية لتلك الأنشطة ويعتبر التقييم من الأدوات الإستراتيجية الضرورية لضمان حماية البيئة، حيث يتم بموجبه تقييم أثار المشروعات قبل الترخيص لها.
- إرساء مبدأ الثواب والعقاب من خلال استحداث نظام الحوافز بالاشتراك مع وزارة المالية لوضع نظام حوافز يمكن أن يقدمها الجهاز أو الجهة الإدارية المختصة للهيئات والمنشآت والإفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة.
- أخذ القانون بمبدأ الشفافية والالتزام البيئي حيث أوجب على صاحب المنشأة الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وأن يقيم نظاماً للرصد الذاتي بالمنشأة وأن يخطر الجهاز بأي خروج عن المعايير ومواصفات الملوثات.
- خصص القانون فصلاً كاملاً للمواد والنفايات الخطرة وحظر فيه تداولها بغير تراخيص من الجهة الإدارية المختصة، كما حظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية.

٢.٢. القوانين المتعلقة بالبيئة

- قانون حماية نهر النيل والجاري المائي ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .
- قانون المحميات الطبيعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .
- قانون ٤٨/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية في شأن التخطيط العمراني .
- قانون ٩٣/١٩٦٢ والمعدل بالقرار ٤٤/٢٠٠ في شأن الصرف على شبكة المجاري العمومية.
- قانون ١٢/٢٠٠٣ والخاص بحماية بيئه العمل .
- قانون ٦٦ / ١٩٧٣ للمرور والمعدل بقانون ١٥٥/١٩٩٩ .
- قانون ٣٨/١٩٦٧ وقراراته في شأن النظافة العامة .

- قانون ٤٥/١٩٤٩ في شأن التلوث السمعي .

- قانون ٢٧/١٩٧٨ ولائحته التنفيذية في شأن إدارة مصادر المياه العمومية .

١.٢.٣ القرارات الخاصة بالبيئة في محافظة شمال سيناء

- قرار المحافظ رقم ٤٥ بشأن منع قطع وبيع قلوب النخيل.

- قرار المحافظ رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل لجنة عليا لتقدير أعمال النظافة.

- قرار المحافظ رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٩٧ بشأن منع التدخين وتحديد حيز لكل جهة تخصص للمدخنين.

- قرار المحافظ رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٩٨ بمنع سروح الأغنام في الشوارع والميادين العامة .

- قرار المحافظ رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تشكيل لجنة لفحص الطعون والشكاوي بخصوص استخراج تصاريح صيد السمان.

- قرار المحافظ رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩ بشأن تشكيل لجنة عليا للتنمية الزراعية بشمال سيناء .

- قرار المحافظ رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن البناء على ساحل البحر .

- قرار المحافظ رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٠ مناقشة الوضع الراهن لمصب وادي العريش .

- قرار المحافظ رقم ٨٩٥ لسنة ٢٠٠٠ بخصوص منع دخول فسائل و قلوب النخيل من المحافظات الأخرى.

- قرار المحافظ رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠٠٠ بخصوص المرور على السلخانة الجديدة وعرض موقفها.

- قرار المحافظ رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٠١ تشكيل لجنة لتنشيط الاستزراع السمكي بالمحافظة.

- قرار المحافظ رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠٠١ منع سروح الأغنام .

- قرار المحافظ رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٠٢ تخصيص ٢٠٠ فدان للإدارة المركزية للتشجير بمنطقة جرادة لزراعتها على الصرف الصحي.

- قرار المحافظ رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة مشتركة لأخذ عينات مياه شرب وتحليلها وإعداد تقرير عن حالة مياه الشرب بالمحافظة.

- قرار المحافظ رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة عليا للاستعداد لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور.

١.٢.٤ الوزارات المسئولة

- وزارة الدولة لشئون البيئة .

- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة الإسكان.
- وزارة الزراعة.
- وزارة القوى العاملة.
- وزارة الصحة.

١.٢.٥ الجهات المسئولة عن الملاحقة القانونية

- جهاز شئون البيئة .
- إدارة البيئة بالمحافظة.
- مديرية القرى.
- مرفق الصرف الصحي.
- مديرية الزراعة.
- مديرية الصحة.
- مديرية القوى العاملة.

الملحق رقم (٢)

الإطار المنهجي

١.٢ أهداف التقرير

يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في تحديد الأسباب التي أدت إلى انتشار القمامات في الشوارع الرئيسية في مدينة العريش، وأيضاً صياغة البدائل والحلول المقترحة و اختيار أنسبها بما يتناسب مع البيئة المحيطة في محافظة شمال سيناء. وتعاونة القيادات المحلية في محافظة شمال سيناء في معالجة المشكلة التي تعانى منها.

٢.٢ منهجية التقرير

١.٢.٢ جمع البيانات

سوف يعتمد جمع البيانات على نوعين رئيسيين من البيانات، هما: البيانات المكتبية، البيانات الميدانية، ويشير مفهوم البيانات الثانوية إلى البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر المكتبية، أما فيما يتعلق بالبيانات الميدانية فتشير إلى تلك البيانات التي يتم توفيرها من خلال المسؤولون.

٢.٢.٣ مصادر جمع البيانات

يمكن توفير البيانات المطلوبة لدراسة مثل هذا النوع من المشكلات من خلال مصادر جمع البيانات وهما: المصادر المكتبية، والمصادر الميدانية.

أ. المصادر المكتبية

يمكن الاستعانة ببعض الأطر المؤسسية الموجودة في الدولة لرصد المشكلات التي تؤرق المواطنين. ونعدد في الجزء التالي مصادر جمع البيانات:

● المجالس المحلية: يمكن الاستعانة بالتقارير الخاصة بجلسات المجالس المحلية الشعبية

للتعرف على أهم المشكلات. ولقد قامت مجموعة العمل المكلفة بإعداد التقرير برصد المشكلة من مصبطه محضر المجلس الشعبي المحلي لمحافظة شمال سيناء المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو

ب. المصادر الميدانية

- المسؤولون: يمكن الاستعانة بالمسؤولين في مختلف الواقع للتعرف على الملامح الأساسية للمشكلات والأزمات أو الحلول المقترحة لها، وقد قامت مجموعة العمل بالتقرير بلقاء بعضٍ من هؤلاء المسؤولين.
- المواطنون: يمكن تحديد المشكلات الاجتماعية بالرجوع إلى المواطنين أنفسهم.

٣.٢ أدوات جمع البيانات

يوجد ثلات أدوات رئيسية لجمع البيانات الخاصة بهذه المشكلة، هي كالتالي:

- التوثيق وتحليل المضمون: تستخدم هذه الأداة بصورة أساسية مع المصادر المكتبية.
- المقابلات و حلقات المناقشة الجماعية: يمكن أن تستخدم مع المسؤولين للتعرف على التكلفة المالية والإجراءات التي سيتم اتخاذها تجاه هذه المشكلة.
- الزيارات الميدانية: وهي وسيلة لجمع البيانات على أرض الواقع ، وأيضا التتحقق من مدى انتشار وتفاقم المشكلة.

المراجع

- وزارة الدولة لشئون البيئة، التوصيف البيئي لمحافظة شمال سيناء ٢٠٠٦.

http://www.eeaa.gov.eg/arabic/info/Report_details.asp?Report_id=220

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، تعدادات مختلفة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة شمال سيناء، نشرة المعلومات الشهرية، أعداد مختلفة.